الأمم المتحدة

E/2000/L.9

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
11 July 2000
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٠
نيويورك، ٥ تموز/يوليه - ١ آب/أغسطس ٢٠٠٠
البند ٢ من جدول الأعمال*
الجزء الرفيع المستوى
التنمية والتعاون الدولي في القرن الحادي والعشرين: دور تكنولوجيا المعلومات في إطار اقتصاد عالمي قائم على المعرفة

مشروع إعلان وزاري للجزء الرفيع المستوى مقدم من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي على أساس مشاورات غير رسمية

التنمية والتعاون الدولي في القرن الحادي والعشرين: دور تكنولوجيا المعلومات في إطار اقتصاد عالمي قائم على المعرفة

١ - نحن، الوزراء ورؤساء الوفود المشاركين في الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٠ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، المعقود في الفترة من ٥ إلى ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠، وقد نظرنا في موضوع ''التنمية والتعاون الدولي في القرن الحادي والعشرين: دور تكنولوجيا المعلومات في إطار اقتصاد عالمي قائم على المعرفة''، اعتمدنا الإعلان التالي.

٢ - نقر بوجود توافق واسع في الآراء بأن تكنولوجيات المعلومات والاتصال ذات أهمية مركزية بالنسبة لظهور الاقتصاد العالمي المستجد القائم على المعرفة ويمكن أن تؤدي دورا هاما في تعجيل النمو، وتعزيز التنمية المستدامة، والقضاء على الفقر في البلدان النامية وكذلك البلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية، وفي تيسير اندماجها الفعال في الاقتصاد العالمي.

* E/2000/100.

110700 110700 00-51501 (A)

ونلاحظ مع التقدير التأكيد الذي وضع على تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تقارير الأمين العام المقدمة إلى مؤتمر قمة الألفية المقبل والجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقد تجلى توافق الآراء هذا مؤخرا في إعلان مؤتمر قمة الجنوب المعقود في هافانا. ونلاحظ الأولوية التي مُنحت لهذا الموضوع في الأعمال التحضيرية لمؤتمر قمة مجموعة الثماني الذي سيعقد في أوكيناوا، باليابان.

٣ - نقدر الجهود التي تبذلها جميع البلدان، بما في ذلك على الصعيد الإقليمي، في الإعداد للجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٠ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، لا سيما تنظيم ''منتدى التنمية الأفريقية لعام ١٩٩٩- ما تشكله العولمة وعصر المعلومات من تحد لأفريقيا''، المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، والحلقة الدراسية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن تكنولوجيا المعلومات والتنمية، المعقودة في فلوريانوبوليس بالبرازيل، في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، و ''المائدة المستديرة الإقليمية بشأن تكنولوجيا المعلومات والتنمية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ''، المعقودة في نيودلهي، بالهند، في حزيران/يونيه ٢٠٠٠. ونحيط علما بإعلان فلوريانوبوليس وتوصيات المائدة المستديرة الإقليمية.

٤ - تتيح الثورة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال فرصا هائلة جديدة للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، لكنها تشكل أيضا تحديات ومخاطر. فإلى جانب فوائدها الاقتصادية والاجتماعية الهامة، يمكن أن تؤدي إلى مزيد من الفوارق المتسعة بين البلدان وداخلها. وبينما ننظر في أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على إيجاد اقتصاد عالمي قائم على المعرفة، نؤكد على أن غالبية سكان العالم ما زالوا يعيشون في حالة فقر، ولا تهمهم ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال. فالاقتصاد الجديد الناشئ، الذي يتميز بالاعتماد المتزايد بسرعة على إيجاد قيمة للمعلومات والمعرفة ما زال متركزا في البلدان المتقدمة النمو. وما لم يتم تيسير الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصال ونشر استعمالها، فإن معظم الناس لا سيما في البلدان النامية لن ينعموا بفوائد الاقتصاد الجديد القائم على المعرفة.

٥ - إننا نشعر بقلق عميق لأنه، في الوقت الحاضر، لم تتم الاستفادة على نحو كامل من الإمكانيات الهائلة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل النهوض بالتنمية، لا سيما تنمية البلدان النامية. وقد نشأت عن هذه الحقيقة مظاهر للفجوة التكنولوجية الرقمية. وفي هذا الصدد، لا بد من اتخاذ إجراءات عاجلة ومنسقة، على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، لسد هذه ''الفجوة الرقمية'' وبناء فرص رقمية ووضع تكنولوجيا المعلومات والاتصال على نحو ثابت في خدمة التنمية للجميع. وفي هذا الصدد، ندعو جميع أعضاء المجتمع الدولي إلى

العمل على نحو تعاوني لسد هذه الفجوة التكنولوجية الرقمية وتشجيع ''الفرصة الرقمية''. وفي هذا السياق، نقر بضرورة معالجة العوائق الرئيسية الكامنة في وجه مشاركة غالبية الناس في البلدان النامية في ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال، كالافتقار إلى الهياكل الأساسية والتعليم وبناء القدرات والاستثمار وإمكانية الاتصال بالإنترنت.

٦ - توفر تكنولوجيا المعلومات والاتصال فرصا فريدة للنمو الاقتصادي والتنمية البشرية. ويمكن أن تشكل وتعزز مجالا واسعا من تطبيقات التنمية، يتراوح بين التجارة الإلكترونية إلى للوصول إلى الأسواق المالية؛ وبين توليد العمالة وتوفير فرص الاستثمار للمقاولين، لا سيما في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ وبين تحسين الإنتاجية الزراعية وإنتاجية الصناعة التحويلية وتمكين كافة قطاعات المجتمع؛ وبين التعليم عن بُعد والعلاج الطبي من بُعد؛ وبين إدارة البيئة ورصدها ومنع الكوارث وإدارتها. والإمكانيات هائلة في مجال المساعدة على تشجيع التنمية المستدامة، وتمكين الناس، بما في ذلك النساء والشباب، وبناء القدرات والمهارات، ومساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، والحد من الفقر، وتعزيز المشاركة الشعبية واتخاذ القرارات الواعية على جميع المستويات. وينبغي ألا يكون تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصال بديلا عن الجهود التي تُبذل لكفالة تنمية وتحديث قطاعات الاقتصاد الأساسية بل ينبغي أن تُكمل هذه الجهود وتعززها.

٧ - إن الوصول إلى المعلومات وتقاسم المعرفة يتقرر إلى حد بعيد بالتعليم، والقدرات، بما في ذلك الموارد، وسيادة الشفافية في المجتمعات، والقدرة على توليد المعرفة وإمكانية الاتصال بالإنترنت والاستفادة منهما، وإتاحة أشكال متنوعة من المضامين والتطبيقات، وتوفير إطار السياسة العامة والإطار القانوني/التنظيمي. وهذه المجالات تتطلب إجراءات عاجلة على المستوى الوطني والدولي لتحسين قدرة جميع البلدان، لا سيما البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية، كي تشارك في الاقتصاد القائم على المعرفة بغية تعزيز تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

٨ - إن الجهود الرامية إلى تحقيق إمكانية الاتصال بالإنترنت الشاملة، لا سيما على مستويات الدخل المنخفض، في جميع البلدان، وخصوصا في البلدان النامية ستستدعي نهجا وشراكات ابتكارية، منها إمكانية الاتصال بالإنترنت في المجموعات والمجتمعات الصغيرة، والاستثمار في القطاع الخاص. وفي هذا الصدد، سيكون من المهم إنشاء مراكز إعلامية مجتمعية متكاملة ذات أغراض متعددة ووسائط متعددة.

٩ - وفضلا عن توفير إمكانية الاتصال بالإنترنت، فإن القدرة (البشرية والمؤسسية) ذات أهمية في استدامة الصلة وكفالة أن ينتفع المجتمع بفوائدها. والاستثمار في مجال التعليم، بما في

ذلك المعرفة الأساسية والمعرفة الرقمية، يظل وسيلة أساسية لتنمية القدرة البشرية وينبغي أن يكون في قلب أي استراتيجية وطنية وإقليمية ودولية لتكنولوجيا المعلومات.

١٠ - وفضلا عن توفر إمكانية الاتصال بالإنترنت والقدرات البشرية والمؤسسية، فإن توفر مواضيع متنوعة على شبكة الإنترنت يشجع على الاتصال بها. وإن تطوير مواضيع محلية على الشبكة العالمية (الإنترنت) وقدرة الناس على الاتصال بها بدون قيود سيساعد على توليد تنوع ثقافي ولغوي في عالم الاتصالات الحاسوبية والتشجيع على استعمال الإنترنت على نحو واسع ومستدام. كما يمكن للمواضيع المحلية أن تيسر الدخول إلى اقتصاد قائم على المعرفة بالنسبة للأفراد والمؤسسات في البلدان النامية ويوفر وسيلة لتوسيع مشاركتهم في الاقتصاد الجديد الذي يعتمد على الإنترنت.

١١ - إن القدرة على استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال يمكن أن تسهم في تحسين قدرات المؤسسات، بما في ذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، لا سيما في البلدان النامية، بحيث تشارك في الأسواق الدولية. والتجارة الإلكترونية توفر إمكانية زيادة فرص الوصول إلى الأسواق العالمية وتعجيل النمو الاقتصادي. وللوصول إلى تلك الغاية، لا بد من بذل جهود متضافرة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي لخلق بيئة مواتية. وفي هذا السياق، ينبغي توجيه اهتمام خاص إلى تلك البلدان التي تفتقر إلى القدرة على المشاركة بفعالية في التجارة الإلكترونية.

١٢ - إن قوى السوق أساسية لكنها لن تكفي وحدها لوضع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في خدمة التنمية. ويُطلب بذل جهود تعاونية فعالة وذات معنى تشترك فيها الحكومات والمؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف، والجهات المانحة الثنائية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، وسائر أصحاب المصلحة ذوي الصلة، لتعزيز الأثر الإنمائي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال. وينبغي أن تشتمل هذه الجهود على نقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية بشروط تساهلية وتفضيلية وفقا لاتفاق متبادل، لا سيما التكنولوجيا ذات العلاقة بالقطاعات القائمة على المعرفة، وتعبئة الموارد من جميع المصادر العامة والخاصة، على المستوى الوطني والدولي، وتعزيز بناء القدرات.

١٣ - ونقر بأنه لا بد من اتخاذ إجراءات ثابتة ومتسقة على المستوى الوطني والمحلي لجعل تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالنسبة لبرامج التنمية فعالة ومستدامة ومناسبة للإطار الوطني والمحلي الخاص. وفي هذا الصدد، ينبغي الاقتباس من أفضل الممارسات والدروس المستفادة لدى البلدان والمجتمعات التي نفذت بالفعل برامج تكنولوجيا المعلومات والاتصال والبناء عليها. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تتقاسم مع البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها

بمرحلة انتقالية خبراتها في مجال تعزيز وإقامة قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في اقتصاداتها بحيث يتم تجنب الأخطاء والاستفادة من المنافع إلى الحد الأقصى.

١٤ - إن البرامج الوطنية لوضع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في خدمة التنمية يجب أن يتم إدماجها في استراتيجيات التنمية الوطنية، على النحو المحدد والمنفذ على أساس الأولويات الوطنية وعلى مبدأ الملكية الوطنية لهذه الاستراتيجيات. ويلزم أن تعلن هذه البرامج عن رؤية وطنية للتحديات والنهج، وتضع أولويات وطنية وتقيم، حسب الاقتضاء، مركز اتصال وطني، وتوفر بيئة مواتية للقيام بسرعة بنشر تكنولوجيا المعلومات وتطويرها واستعمالها. ويمكن أن تشتمل هذه البرامج الوطنية، في جملة أمور، على ما يلي:

(أ) إقامة إطار قانوني وتنظيمي شفاف ومترابط يعزز تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك، بحسب الاقتضاء، من خلال إزالة العقبات التي تعترض النمو في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(ب) تنمية الهياكل الأساسية اللازمة لتحقيق إمكانية الاتصال بالإنترنت، بما في ذلك بالنسبة لأبعد المناطق؛

(ج) تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال، حيثما أمكن ذلك، في المؤسسات العامة، كالمدارس والمستشفيات والمكتبات العامة والإدارات والوكالات الحكومية؛

(د) توليد وتطوير وتعزيز المواضيع المحلية التي تنقلها تكنولوجيا المعلومات والاتصال من خلال أمور منها استعمال مجموعات حروف اللغة المحلية؛

(هـ) تعزيز حصول الجميع على تكنولوجيا المعلومات والاتصال بواسطة دعم توفير مراكز وصول عامة؛

(و) اتخاذ تدابير لتخفيض تكاليف إمكانية الاتصال بالإنترنت بحيث تصبح قريبة المنال، بما في ذلك من خلال آليات ومنافسة قائمة على أساس السوق، حسب الاقتضاء؛

(ز) وضع سياسات مناسبة لتعزيز الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛

(ح) وضع الاستثمار اللازم في تنمية الموارد البشرية وتعزيز المؤسسات والشبكات من أجل إنتاج منتجات المعرفة وحيازتها واستيعابها ونشرها؛

(ط) الإعداد التقني للقوة العاملة الوطنية لكفالة تكوين القدرات الوطنية التي تعمل في إدارة نظام المعلومات وتنمية المشاريع المستدامة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛

(ي) تعزيز النهضة التكنولوجية الرقمية لوسائط الإعلام الجماهيرية القائمة فعلا؛

(ك) وضع استراتيجيات للربط بين التكنولوجيات القائمة، كالإذاعة والتلفزيون، مع التكنولوجيات الجديدة كالشبكة العالمية (الإنترنت)؛

(ل) تعزيز إيجاد الحاضنات التكنولوجية المرتبطة بالجامعات ومراكز الأبحاث.

١٥ - وتستطيع منظومة الأمم المتحدة، وخصوصا المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أداء دور رئيسي في تعزيز تضافر واتساق جميع الجهود الموجهة نحو توسيع الأثر الإنمائي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال بالسبل التالية:

(أ) دعم الإجراءات الوطنية الرامية إلى تسخير إمكانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل التنمية من خلال توفير المساعدة إلى البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية بهدف إدماجها على نحو كامل ومفيد في الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة والمرتبط بالشبكات، وتعزيز قدرتها على بناء الهياكل الأساسية وعلى إضافة مواضيع جديدة؛

(ب) العمل كمنتدى عالمي لتعجيل وتعزيز الوصول الشامل إلى المعرفة والمعلومات، والإسهام، بحسب الاقتضاء، كل في حدود ولايته، في تنمية القواعد والمعايير على أساس من الشفافية والمعنى والمشاركة، على أن توضع في الاعتبار بطريقة متزنة أولويات التنمية وحافز الابتكارات، والإسهام في تناول مسائل مثل التنوع الثقافي، وأخلاق المعلومات، والسرية، والأمن، والجريمة في عالم الحاسوب؛

(ج) الإسهام على نحو مستمر وأكثر اتساقا في تحديد الخبرة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وبرنامج التعلم عن بُعد، والمعلومات والبيانات الموثوقة بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ودراسات الحالة، وأفضل الممارسات، والنماذج الناجحة واستعراضها ونشرها، لا سيما على المستوى الإقليمي، بما في ذلك من خلال شبكات المجتمعات المتعلمة، بحيث تصبح ''بنكا للمعارف'' ذا أهمية في هذا الميدان؛

(د) التأكيد على أهمية الوصول الشامل إلى المعرفة والمعلومات من أجل تعزيز التنمية؛

(هـ) توفير ريادة عالمية في سد الفجوة التكنولوجية الرقمية وتعزيز الفرصة التكنولوجية التقنية، والقيام، بغرض تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على إحراز هذه الأهداف، باعتماد استراتيجية متسقة على صعيد المنظومة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال تكفل التنسيق والتضافر فيما بين البرامج والأنشطة التي تقوم بها فرادى مؤسسات المنظومة وتحويلها إلى منظومة من المؤسسات قائمة على أساس المعرفة؛

(و) تعزيز التكامل بين أدوار وسائط الإعلام القديمة والجديدة لدى سد الفجوة التكنولوجية الرقمية، من خلال أمور منها منتدى الأمم المتحدة التلفزيوني؛

(ز) جمع الجهات الفاعلة ذات الصلة من القطاعين العام والخاص لبناء شراكة.

١٦ - وينبغي لجميع أعضاء المجتمع الدولي أن يلتزموا، على أعلى المستويات، بالسعي إلى سد الفجوة التكنولوجية الرقمية على كلا المستويين الوطني والدولي وتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصال في خدمة التنمية وخدمة جميع شعوب العالم. ويلزم تعبئة الموارد الكافية وتسخيرها من أجل تحقيق هذا الهدف. وتدعو الحاجة إلى إقامة شراكة أقوى فيما بين مجتمع المانحين وبين الجهات المانحة والجهات المتلقية بغية تجنب الازدواجية المتلافة وتوليد التعاون والانفتاح، بما في ذلك فيما بين المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف.

١٧ - إننا ندعو المجتمع الدولي، بما في ذلك المنظمات والصناديق والبرامج الدولية ذات الصلة، وكذلك الوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أن تقوم على وجه الاستعجال بما يلي:

(أ) تعزيز البرامج الرامية إلى تكثيف التعاون، لا سيما التعاون بين دول الجنوب، في مجال تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصال لمشاريع التنمية، بما في ذلك الأفكار والمشاريع الرامية إلى تعزيز إمكانية الاتصال المباشر فيما بين البلدان النامية عن طريق الإنترنت؛

(ب) القيام على نحو نشط باستكشاف مبادرات جديدة وخلاقة للتمويل لصالح تكنولوجيا المعلومات والاتصال من خلال وضع الترتيبات المناسبة التي يشارك فيها جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، بما في ذلك القطاع الخاص؛

(ج) ابتكار تدابير لتحقيق تخفيض كبير في وسطي تكلفة الوصول إلى شبكة الإنترنت داخل البلدان النامية؛

(د) تعزيز التدابير الرامية إلى زيادة عدد الحواسيب وغير ذلك من وسائل الوصول إلى الإنترنت في البلدان النامية؛

(هـ) استطلاع التدابير الرامية إلى تيسير الوصول إلى التدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛

(و) استكشاف وإيجاد سبل تعزيز وتيسير الاستثمار في الأبحاث ووضع التكنولوجيات والمنتجات والخدمات التي تسهم في رفع مستويات المعرفة والمهارة في البلدان النامية؛

(ز) تيسير نقل تكنولوجيات المعلومات والاتصال، خصوصا إلى البلدان النامية، ودعم الجهود الرامية إلى بناء القدرات ومجالات إنتاج المضمون؛

(ح) تشجيع الأبحاث والتنمية بشأن التكنولوجيا والتطبيقات المتكيفة مع احتياجات محددة في البلدان النامية، منها التعلم من بُعد، والتدريب داخل المجتمعات المحلية، ومحو الأمية في مجال التكنولوجيا الرقيمة، والعلاج الطبي من بُعد، والتوافق التشغيلي فيما بين الشبكات، ومنع الكوارث الطبيعية وتخفيف حدتها؛

(ط) استكشاف وتحديد طرق وسبل تعزيز استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصاد الذي يمر بمرحلة انتقالية نظرا لأن هذه المشاريع تشكل مصدرا رئيسيا للعمالة، وكذلك تعزيز قابليتها للتنافس في اقتصاد عالمي جديد.

١٨ - ينبغي أن تؤدي الشراكات، كالشراكة العالمية للمعرفة، التي تشارك فيها الحكومات الوطنية والجهات الإنمائية الفاعلة الثنائية والمتعددة الأطراف، والقطاع الخاص، وسائر أصحاب المصلحة ذوي الصلة، دورا رئيسيا. وفي هذا السياق، نحيط علما بالاقتراح الوارد في الفقرة ١١ من تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المنعقد في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ بأن تشكل الأمم المتحدة فرقة عمل لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، ونطلب إلى الفريق العامل المعني بالمعلوماتية، أن يقدم توصيات بشأن هذا الاقتراح. ويمكن أن يقدم الفريق العامل توصياته إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي كي ينظر فيها.

١٩ - وينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يستعرض ولايات وأنشطة هيئاته الفرعية التي تتناول تكنولوجيا المعلومات والاتصال بغية وضع الصيغ الكفيلة بتزويد الأمم المتحدة والحكومات بمشورة شاملة وواقعية وعملية المنحى بشأن السياسات والبرامج وبشأن التطورات الجديدة في ميدان تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصال لأغراض التنمية.

٢٠ - ونوصي بتأييد هذا الإعلان في جمعية الألفية.

٢١ - وندعو الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة وسائر أعضاء المجتمع الدولي إلى القيام على نحو عاجل بترجمة هذا الإعلان إلى تدابير متسقة ومتضافرة. ونطلب إلى الأمين العام أن يشرع، على أساس التعجيل والأولوية، في اتخاذ كافة الخطوات اللازمة لتنفيذ هذا الإعلان وتقديم تقرير عن التقدم المحرز إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠١.